ICC-ASP/19/5

Distr: General
24 August 2020

ARABIC
Original: English

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7 – 17 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير لجنة الميزانية والمالية

عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين

جدول المحتويات

الملخَّص العام 3

أولاً– المقدِّمة..... 5

ألف– افتتاح الدورة 5

باء– انتخاب هيئة المكتب 5

جيم– اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل..... 5

دال – مشاركة المراقبين 7

ثانياً– النظر في المسائل المدرجة على جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين..... 8

ألف– تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد 8

باء– عمل المحكمة إبّان جائحة كوفيد-19 9

1- أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة..... 9

2- السيولة النقدية وحال الاشتراكات 12

3- إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة..... 15

جيم– الأمور الأخرى 16

1- بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها 16

2- انتحاب القضاة 16

3- الدورات القادمة للجنة 17

المرفق الأول: حال الاشتراكات بتاريخ 31 آذار/مارس 2020 18

المرفق الثاني: حال الاشتراكات بتاريخ 31 أيار/مايو 2020..... 22

المرفق الثالث: قائمة بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها..... 26

المرفق الرابع: قائمة الوثائق..... 28

الملخَّص العام

1- اجتمعت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") بواسطة رابط للاتصال عن بعد يومَي 18 و19 أيار/مايو ويومَي 11 و12 حزيران/يونيو 2020. فركَّزت في دورتها هذه على أثر جائحة كوفيد-19 على عمل المحكمة، وغيره من الأمور التي لا تحتمل التسويف، مثل الوضع على صعيد السيولة النقدية وتعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد. ونظراً إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، تعيَّن إرجاء النظر في مجموعة من بنود جدول الأعمال، ستتناولها اللجنة بقدر المستطاع في دورتها الخامسة والثلاثين.

2- **لقد نظرت اللجنة في أثر جائحة كوفيد-19 على عمل المحكمة**، ولا سيما: أ) أثرها على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك إنفاق ميزانية عام 2020 المعتمدة؛ ب) الوضع على صعيد السيولة النقدية وحال الاشتراكات؛ ج) إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة.

أ) **أثر جائحة كوفيد-19 على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك إنفاق ميزانية عام 2020 المعتمدة:** أُعلِمت اللجنة بأنه، على الرغم من نقص الإنفاق بسبب جائحة كوفيد-19، تتوقع المحكمة تسجيل معدَّل مرتفع جداً لإنفاق ميزانيتها لعام 2020. ويعزى ذلك رئيسياً إلى ضرورة استيعاب الزيادات في تكاليف الموظفين بموجب نظام الأمم المتحدة الموحَّد.

لقد وجدت اللجنة أن تحرُّك المحكمة حيال الأزمة ضَمِنَ استمرار عمل المحكمة وتدبُّر شؤونها المالية على نحو مسؤول. كما رأت اللجنة أنه عُمِل بقدرٍ كافٍ من المرونة المالية لتدبُّر الأمور إبّان الأزمة، ولتفادي الإنفاق الزائد في إطار ميزانية عام 2020. وقد أوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة إعادة تحديد درجات أولوية الأنشطة ووضع خطط للطوارئ بغية استئناف العمل والتخفيف من أثر الجائحة.

ب) **الوضع على صعيد السيولة النقدية وحال الاشتراكات:** في ضوء ما قُدِّم إلى اللجنة من معلومات عن المستجدات، تظل مسألة السيولة النقدية شاغلاً من شواغلها الكبيرة. لقد شدَّدت اللجنة على أهمية دفع الاشتراكات المقرَّرة بكاملها وفي الوقت المحدَّد لذلك.

ج) **إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة:** رحَّبت اللجنة بالجهود التي تبذلها المحكمة للتقيد بالآجال المتعلقة بإعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، على الرغم من الوضع الراهن العَصِيّ على التنبؤ. وأوصت اللجنة بأمور منها أن تستبين المحكمة الإمكانيات السديدة لتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة بغية التوصل إلى اقتراح ميزانية تتسم بأقصى قدر ممكن من التقتير. كما أوصت اللجنة المحكمة بإجراء تقييم لأثر توفير المقدار اللازم من الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين في مجالات معيَّنة من مجالات أنشطتها الاشتغالية.

وسيظل هناك وقتَ تقديم الميزانية قدر من عدم اليقين فيما يخص بنوداً شتى من بنودها. ولذا رأت اللجنة أنه ينبغي في هذه الحالات المحدودةِ العددِ أن يقدَّم إلى اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين المزيد من المعلومات المقترنة بمسوِّغات دقيقة، وذلك عندما يكون الوضع قد تغيَّر فأصبح أكثر وضوحاً.

3- لقد تلقت اللجنة عرضاً من ميسِّر فريق لاهاي العامل المعني بالميزانية أحال فيه إلى اللجنة بالنيابة عن الدول الأطراف استفسارات وملاحظات متصلة بالميزانية. وقد أخذت اللجنة هذه الاستفسارات والملاحظات بالحسبان في تفاعلها مع المحكمة وفي إعداد هذا التقرير.

4- وفيما يخص **تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد**، أيَّدت اللجنة توصيات لجنة المراجعة وأذنت لرئيس قلم المحكمة بالتعاون مع هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا لإجراء الترتيبات التي يستلزمها التعاقد معها على تقديمها خدمات المراجعة الخارجية، رهناً بموافقة الجمعية.

5- واستشرافاً لانتخاب ستة قضاة جدد للمحكمة رحَّبت اللجنة بمبادرة رئيس المحكمة فيما يتعلق بوجاهة العمل بالمادة 35(3) من نظام روما الأساسي فيما يخص سلاسة تناقل المهام فيما بين القضاة.

6- وقد قُرِّر عقد دورة اللجنة الخامسة والثلاثين من 14 حتى 25 أيلول/سبتمبر في لاهاي، إذا أتاحت ذلك الترتيبات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

أولاً- المقدِّمة

ألف- افتتاح الدورة

7- انعقدت الدورة الرابعة والثلاثون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في أربع جلسات بواسطة رابط للتواصل عن بعد يومَي 18 و19 أيار/مايو ويومَي 11 و12 حزيران/يونيو 2020.

8- وكان من المقرَّر في بادئ الأمر أن تعقد الدورة من 4 حتى 8 أيار/مايو 2020[1] في مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي لكن تعيَّن تغيير موعدها فعُقدت عن بعد بسبب ما فرض من جرّاء جائحة كوفيد-19 من قيود على السفر وغيرها من القيود.

9- وألقى رئيس المحكمة، القاضي تشيلي إيبوي-أُسوجي (Chile Eboe-Osuji)،كلمة ترحيبية عند افتتاح هذه الدورة.

باء- انتخاب هيئة المكتب

10- انتخبت اللجنة، وفقاً للقاعدة 10 من نظامها الداخلي، السيدة مونيكا سانشيز إزكِيردو (Mónica Sánchez Izquierdo) (الإكوادور) رئيسة لها والسيد ويرنر ادْرُمْل (Werner Druml) (النمسا) نائباً لرئيستها.

11- كما عينت اللجنة السيد أُرْميت لي (Urmet Lee) (إستونيا) مقرِّراً وذلك وفقاً للقاعدة 13 من نظامها الداخلي.

12- وعمل السيد فخري الدجاني، الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، أميناً للجنة. فساعد الأمينُ التنفيذي وفريقُه في توفير خدمات الائتمار فنياً وإدارياً.

جيم- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

13- حالت جائحة كوفيد-19 دون سفر أعضاء اللجنة إلى لاهاي للمشاركة في الدورة. فاستُعيض عن الجلسات الحضورية بجلسات افتراضية رُتِّبت بواسطة منصة WebEx للائتمار الفيديوي المصونة الأمن الخاصة بالمحكمة. وبسبب نطاق الاختلاف بين مناطق التوقيت المعنية، تعين حدُّ الجلسات بساعتي عمل في اليوم. كما تعذر ترتيب خدمات الترجمة الفورية ضمن نطاق نظام WebEx إبان انعقاد جلسات الدورة، وعانى بعض الأعضاء من مشكلات انقطاع مؤقت في التوصيل بشبكة الإنترنت. وقد جعل ذلك ظروفَ عمل اللجنة في هذه الدورة ظروفاً غير مألوفة أبداً.

14- لقد أعد الأمين التنفيذي، بالتشاور مع الرئيسة، جدول أعمال مؤقتاً وبرنامج عمل لدورة اللجنة الرابعة والثلاثين. وقد اعتمدت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال التالي:

1) افتتاح الدورة

أ) الكلمة الترحيبية لرئيس المحكمة

[1] القرار ICC-ASP/18/Res.6، المرفق الأول، الفقرة 19(أ).

ب) انتخاب هيئة المكتب

ج) اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

د) مشاركة المراقبين

2) تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد

3) عمل المحكمة إبّان جائحة كوفيد-19

أ) أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة

ب) السيولة النقدية وحال الاشتراكات

ج) إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

4) الأمور الأخرى

15- أعربت اللجنة عن كبيرِ تقديرها لأعضائها المنتهية ولايتهم، السيد خيرد سوب (Gerd Saupe) / ألمانيا، والسيدة هيلين وارن (Helen Warren) / المملكة المتحدة، والسيد فرانسوا زُندي (François Zoundi) / بوركينا فاسو، لما اضطلعوا به من عمل خلال السنوات السابقة. إنها رحَّبت أيضاً بأعضائها الجدد، السيد وِرنر اڈْرُمْل (Werner Druml) / النمسا، والسيد لودون أوفرسون ماتيّا (Loudon Overson Mattiya) / مالاوي، والسيد دانييل مَكْدونيل (Daniel McDonnell) / المملكة المتحدة، والسيد اكْلاوس اشْتاين (Klaus Stein) / ألمانيا، الذين انتُخبوا في دورة الجمعية الثامنة عشرة.

16- وحضر دورة اللجنة الرابعة والثلاثين أعضاؤها التالي ذكرهم:

1) السيد وِرنر اڈْرُمْل (Werner Druml) / النمسا؛

2) السيدة كارولينا ماريا فرناندير أوبازو (Carolina María Fernández Opazo) / المكسيك؛

3) السيد فوزي غرايبة (Fawzi A. Gharaibeh) / الأردن؛

4) السيد هيتوشي كوزاكي (Hitoshi Kozaki) / اليابان؛

5) السيد أُرْميت لي (Urmet Lee) / إستونيا؛

6) السيد لودون أوفرسون ماتيّا (Loudon Overson Mattiya) / مالاوي؛

7) السيد دانييل مَكْدونيل (Daniel McDonnell) / المملكة المتحدة؛

8) السيدة مونيكا سانشيز إزْكِيردو (Mónica Sánchez Izquierdo) / الإكوادور؛

9) السيدة مَرْغَريت وَنْبوي انْغوجي شافا (Margaret Wambui Ngugi Shava) /كينيا؛

10) السيدة إلينا سُبكوفا (Elena Sopková) /سلوفاكيا؛

11) السيد اكْلاوس اشْتاين (Klaus Stein) / ألمانيا؛

12) السيد ريشار فينو (Richard Veneau) / فرنسا.

دال – مشاركة المراقبين

17- توجَّه ممثلون لهيئة الرئاسة ولمكتب المدّعي العام ولقلم المحكمة بكلمات إلى اللجنة وشاركوا في دورتها. كما توجَّه بكلمة إلى اللجنة ميسِّرُ فريق لاهاي العامل المعني بالميزانية، السفير أندريس تيران بارال (Andrés Terán Parral) / الإكوادور. فأعربت اللجنة عن شكرها للمراقبين لإسهامهم في مناقشاتها.

18- ونقل ميسِّر فريق لاهاي العامل المعني بالميزانية إلى اللجنة بالنيابة عن الدول الأطراف، في إطار العرض الذي قدمه إلى اللجنة، عدداً من الاستفسارات والملاحظات المتصلة بالميزانية. فأعربت اللجنة عن امتنانها لهذه المساهمات وأخذتها بالحسبان في تفاعلها مع المحكمة وفي إعداد هذا التقرير.

19- وطلب ممثل لمراجع الحسابات الخارجي المشاركة في جلسات اللجنة بصفة مراقب. فدعت اللجنة هذا الممثل إلى المشاركة في تبادل للآراء فيما يتعلق بمهمة التقييم التي عهدت بها الجمعية إلى مراجع الحسابات الخارجي[2]. والحال أنه، بعد نقاش غير رسمي مع مراجع الحسابات الخارجي وممثلي اللجنة فيما يخص الجوانب الإجرائية لمهمة التقييم، رأى ممثل مراجع الحسابات الخارجي أن تُجمع آراء اللجنة من خلال مشاركة أعضائها في حلقة عمل، يمكن أن يرتِّب مراجع الحسابات الخارجي لعقدها في الأشهر المقبلة بعد توزيع وثيقةِ مراجَعةٍ تمهيدية على أعضاء اللجنة[3].

[2] إن الجمعية، في الفقرة 6 من القسم طاء من قرارها ICC-ASP/18/Res.1، "تطلب إلى المراجع الخارجي أن يجري تقييماً لهيئات الرقابة التابعة للمحكمة كجزء من عمله في عام 2020 بدلاً من مراجعة الأداء، وأن يوصي بالإجراءات الممكن اتخاذها بشأن ولاية كل منها وتسلسل الإبلاغ، مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة ككل".

[3] [ترجمة عن الإنكليزية] "مراجعة تمهيدية لتنظيم ترتيبات الرقابة في المحكمة (الولايات، والموارد من الموظفين وموارد الميزانية، وتسلسل الإبلاغ)، وتقييمٌ لتطابقها مع المعايير والممارسات الفضلى المعمول بها في منظمات دولية أخرى"؛ اقتباساً من وثيقة لمراجع الحسابات الخارجي عنوانها "إطار التفويض المتعلق بتقييم تنظيم الرقابة في المحكمة الجنائية الدولية ومقترحاتٌ ذات صلة" (Terms of Reference Assessment and proposals on the oversight organisation of the ICC) (18 آذار/مارس 2020).

ثانياً- النظر في المسائل المدرجة على جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين

ألف- تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد

20- يقضي النظام الأساسي للجنة المراجعة[4] بأن ولايتها تشمل تقديمها توصيات إلى الجمعية فيما يتعلق بتعيين مراجع الحسابات الخارجي. إن فترة تكليف مراجع الحسابات الخارجي كانت ستنتهي بنظره في البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم لعام 2019، بيد أن الإجراء المفصَّل الذي بوشر في عام 2019 للتعاقد مع مراجع جديد للحسابات لم يفضِ إلى نتيجة مرضية. ولذلك أوصت لجنة المراجعة في دورتها العاشرة التي عُقدت في عام 2019 بأن تُمدَّد فترة تكليف مراجع الحسابات الخارجي الحالي (ديوان المحاسبة [الفرنسي]) سنة أخرى. وبناءً عليه مدَّدت الجمعية في دورتها الثامنة عشرة فترة تكليف ديوان المحاسبة [الفرنسي] بحيث تشمل إجراءه مراجعة البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم للسنة المنتهية في عام 2020[5]. كما أحاطت الجمعية علماً بأن ثمة إجراءً للتعاقد مع مراجع حسابات خارجي سيُنجز في الوقت المناسب لانعقاد دورتها التاسعة عشرة في كانون الأول/ديسمبر 2020[6].

21- وتلقت لجنة المراجعة في دورتها الحادية عشرة التي عُقدت في آذار/مارس 2020 من الأمين التنفيذي ورئيس وحدة الشراء في المحكمة تحييناً عن الخطوات التي اتخذتها المحكمة في عام 2020 للتعاقد مع مراجع حسابات خارجي. لقد أُعلِمت لجنة المراجعة بأن هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا (وهي الجهة الوطنية العليا لمراجعة الحسابات فيها)، قدَّمت بيان اهتمام بتوفير خدمات المراجعة الخارجية للحسابات. فاستعرضت لجنة المراجعة بيان الاهتمام الذي قدمته هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا، فخلصت إلى أنه مطابق لمتطلبات الجمعية والمحكمة وأن السعر المعروض فيه لقاء الخدمات المعنية مقبول. ويضاف إلى ذلك أن لجنة المراجعة ذكَّرت بأن الإجراء الشامل الذي بوشر في عام 2019 للتعاقد على الخدمات المعنية لم يؤتِ نتيجة مرضية، فأشارت بالتالي إلى أن المضي في اتباع الطريقة الرسمية لاستدراج العروض كما يبيَّن في النظام المالي والقواعد المالية لن يخدم مصلحة المحكمة أفضل خدمة[7]. ولاحظت لجنة المراجعة أيضاً أنه بموجب القاعدة 110-18(ب) من النظام المالي والقواعد المالية "يجوز [لرئيس قلم المحكمة]، إلى الحد [الذي تأذن به] لجنة الميزانية والمالية، أن يتعاون مع حكومة دولة [طرف]؛ أو مع أي منظمة دولية عامة أخرى؛ أو منظمة غير حكومية أو مؤسسة اختصاصية خاصة، بشأن الأنشطة الشرائية؛ وأن يبرم مع أي من هذه الهيئات اتفاقات لتحقيق هذه الغايات، حسب الاقتضاء".

22- وعليه فقد أوصت لجنة المراجعة[8] بأن تعيِّن الجمعية هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا باعتبارها المراجع الخارجي لحسابات المحكمة للسنوات المالية 2021-2024. وإضافةً إلى ذلك أوصت لجنة المراجعة[9] بأن تأذن لجنة الميزانية والمالية لرئيس قلم المحكمة بالتعاون مع حكومة جمهورية كوريا فيما يتعلق بالتعاقد بهذا الشأن.

---

[4] النظام الأساسي للجنة المراجعة، الفقرة 60.

[5] القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم طاء، الفقرة 2.

[6] القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم طاء، الفقرة 3.

[7] النظام المالي والقواعد المالية، القاعدة 110-17(أ)'5'.

[8] الوثيقة AC/11/5، الفقرة 54.

23- وأيَّدت اللجنة التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة وأذنت لرئيس قلم المحكمة بالتعاون مع هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا بغية إجراء الترتيبات اللازمة للحصول منها على خدمات المراجعة الخارجية، رهناً بموافقة الجمعية.

24- ولاحظت اللجنة أنه فيما يخص عمليات تعيين مراجع الحسابات الخارجي مستقبلاً، سيكون من الحصيف مرة أخرى أن تباشَر سيرورة التعاقد ذات الصلة قبل التعيين المتوقَّع بسنتين، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لإجراءٍ قد يطول.

باء- عمل المحكمة إبّان جائحة كوفيد-19

25- تلقَّت اللجنة من المحكمة تحييناً عن عملها إبّان جائحة كوفيد-19. وعلى الخصوص بيَّنت المحكمة التدابير المتخذة لحماية صحة وسلامة موظفيها والتقيد بالمبادئ التوجيهية المعمول بها في الدولة المضيفة مع تمكين المحكمة في الوقت نفسه من مواصلة الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها. وقد أُعلِمت اللجنة بأن المحكمة أنشأت فريقاً معنياً بتدبُّر الأزمات مشتركاً بين الأجهزة، كان يسدي الإرشاد ويقدِّم توصيات في شأن التدابير العملية اللازمة لتدبُّر أزمة جائحة كوفيد-19 وتنظيم أنشطة المحكمة على نحو منسَّق.

1- أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة

26- فيما يخص أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة، أُعلِمت اللجنة بأنه، على الرغم من الأزمة المتأتية عن جائحة كوفيد-19، تتوقع المحكمة أن تسجِّل معدَّلاً مرتفعاً جداً لإنفاق ميزانيتها المعتمدة لعام 2020. ويُعزى ذلك رئيسياً إلى ضرورة استيعاب الزيادات في الرواتب وتكاليف التسوية المتصلة بمكان العمل، وتكاليف التأمين الطبي، بموجب نظام الأمم المتحدة الموحَّد. وتبلغ التكاليف المعنية مبلغاً إجمالياً مقداره 5.1 ملايين يورو. وقد تُكبِّدت مصروفات إضافية في بنود من قبيل بند تكنولوجيا المعلومات بلغ مقدارها الإجمالي 380 ألف يورو أتت كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد-19، وذلك سهراً على توفر الأدوات اللازمة لتمكين جميع الموظفين من العمل عن بعد على نحو ناجع ومصون الأمن. وقد خُطِّط لتعويض هذه المصروفات الإضافية تعويضاً جزئياً بنقص الإنفاق في بنود منها بند السفر وبند التدريب وبند الخدمات التعاقدية وبند الخبراء الاستشاريين وبند النفقات التشغيلية العامة، نقصاً يقارب مبلغه الإجمالي 4.2 ملايين يورو. وبذلك يبقى فارق مقداره 1.3 مليون يورو (انظر توزعه على البرامج الرئيسية في الجدول 1 الوارد أدناه)، يتعيَّن سده عن طريق توخي الحذر في الإدارة المالية للمحكمة. وإضافةً إلى ذلك أُعلِمت اللجنة بأن الوضع المالي للمحكمة في عام 2020 يظل يتغيَّر بسبب استمرار عدم اليقين المتأتي عن جائحة كوفيد-19 والمصروفات غير المتوقَّعة التي قد يتعيَّن تكبُّدها للاضطلاع بأنشطة إضافية.

---

(9) المرجع السابق الذكر.

الجدول 1: الاعتمادات غير المنفقة والتكاليف غير المهيأ لها في الميزانية التي يجب أن تسدها المحكمة في عام 2020

		التكاليف غير المهيأ لها في الميزانية التي يجب سدها في عام 2020			الاعتمادات غير المنفقة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19						إجمالي النفقات الإضافية: التكيف مع مقتضيات العمل عن بعد	الأثر الصافي
ميزانية عام 2020 المعتمدة	ميزانية عام 2020 البرنامجية المقترحة	أثر التغييرات في نظام الأمم المتحدة الموحَّد على تكاليف الموظفين	أثر زيادة كلفة التأمين الطبي	**المجموع**	تكاليف السفر	التدريب	الخدمات التعاقدية / الخبراء الاستشاريون	النفقات التشغيلية العامة	اللوازم والمواد	الأثاث والعتاد	**المجموع**	
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	12 081.5	296.0	27.4	**323.3**	(20.0)	-	-	-	-	-	**(20.0)**	-	**303.3**
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام	47 383.4	2 139.9	207.6	**2 347.5**	(1 500.0)	-	-	-	-	-	**(1 500.0)**	-	**847.5**
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	75 916.9	1 924.5	241.5	**2 166.0**	(800.0)	(63.0)	(140.0)	(1 330.0)	(60.0)	(20.0)	**(1 330.0)**	380.0	**133.0**
البرنامج الرئيسي الرابع: (أمانة جمعية الدول الأطراف)	3 316.7	63.7	7.3	**71.0**	(25.0)	(7.0)	-	-	-	-	**(32.0)**	-	**39.0**
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	2 270.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحامي عليهم	3 226.1	107.4	9.4	**116.8**	(200.0)	-	-	-	-	-	**(200.0)**	-	**(83.2)**
البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة	704.7	33.0	3.4	**36.4**	-	-	-	-	-	-	-	-	**36.4**
البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية	721.2	35.6	3.4	**39.0**	-	-	-	-	-	-	-	-	**39.0**
المجموع الفرعي	*145 620.5*	*4 600.0*	*500.0*	***5 100.0***	*(2 545.0)*	*(70.0)*	*(140.0)*	*(1 330.0)*	*(60.0)*	*(20.0)*	***(4 165.0)***	*380.0*	***1 315.0***
البرنامج الرئيسي السابع-2: قرض الدولة المضيفة	3 585.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع للمحكمة	**148 135.1**	**4 600.0**	**500.0**	**5 100.0**	**(2 545.0)**	**(70.0)**	**(140.0)**	**(1 330.0)**	**(60.0)**	**(20.0)**	**(4 165.0)**	**380.0**	**1 315.0**

27- بيد أن اللجنة وجدت، في هذه الآونة، أن تحرُّك المحكمة حيال الأزمة قد ضمن استمرار عمل المحكمة وتدبُّر شؤونها المالية على نحو مسؤول. ورأت اللجنة أيضاً أنه عُمِل بدرجة كافية من المرونة المالية لتدبُّر الأمور إبّان الأزمة، ولتفادي الإنفاق الزائد من ميزانية عام 2020. وذلك **أولاً** لأنه لا يُعتزم تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة كما يظهر من الجدول 1. وقد أعلمت المحكمةُ اللجنةَ أيضاً بأن أي تقليص في المصروفات، ولا سيما من خلال تدبُّر تكاليف الموظفين عن طريق إرجاء التوظيف، أو النصح بأخذ إجازة دون راتب، أو عدم شغل وظائف شاغرة، سيُخصَّص ما يقابله لسد العجز في بند تكاليف الموظفين، والمبالغ المشمولة بالإخطارات باستعمال صندوق الطوارئ في عام 2020. إن الأثر المالي لهذه التدابير بدوره ليس مدرجاً في الجدول 1. **وثانياً** ثمة مجال يمكن فيه تعويض بعض الضغط على ميزانية عام 2020 المعتمدة هو مجال استبدال ما يندرج في عداد رأس المال للأجل الطويل، لأن اللجنة أُعلِمت بأن المحكمة قرّرت أن تنتقل في هذا الصدد من نهجها الأصلي القائم على الاستباق إلى نهج أكثر اتساماً بالطابع الاستجابي ضمن نطاق خطة استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال، وأن تَصُبَّ تركيزها على المنظومات الأضعف حالاً فقط. وتعتقد المحكمة أنه قد يتسنى لها، برفع درجة المخاطرة المقبولة، الذي يمكن أن يستلزم التعامل مع بعض حالات الانقطاع في العمل، ادخار قسط من المخصَّصات للخطة المعتمدة لاستبدال العناصر التي تندرج في عداد رأس المال. وقد أُعلِمت اللجنة بأنه، بحلول 11 حزيران/يونيو 2020، كانت قد استُعمِلت نسبة مقدارها 20 في المئة من المقدار الإجمالي البالغ 425 ألف يورو المخصَّص لاستبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال في إطار الميزانية المعتمدة. **وثالثاً** كان نقص الإنفاق بسبب جائحة

كوفيد-19 في بعض البنود متدنياً نسبياً بالقياس إلى الميزانية المعتمدة (انظر في الجدول 2 ما يخص التدريب مثلاً) ما يمكن أن يهيئ متسعاً إضافياً معيَّناً لإرجاء تكبُّد التكاليف.

الجدول 2: تأثير جائحة كوفيد-19 في الإنفاق لسد التكاليف غير المتصلة بالموظفين قياساً إلى الميزانية المعتمدة

نقص الإنفاق في عام 2020 نتيجة للوفورات / المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ولجائحة كوفيد-19 (بملايين اليوروات)[10]		**المبلغ المخصَّص لهذا البند في ميزانية عام 2020 المعتمدة (بملايين اليوروات)**	**النسبة المئوية لنقص إنفاق المبلغ المخصَّص لهذا البند في ميزانية 2020 المعتمدة**
تكاليف السفر	2.55-	6.33	40.2%-
التدريب	0.07-	1.05	6.7%-
الخدمات التعاقدية والخبراء الاستشاريون	0.14-	4.77 = 0.7 + 4.07	2.9%-
النفقات التشغيلية العامة	1.33-	15.52	8.6%-
اللوازم والمواد	0.06-	1.23	4.9%-
الأثاث والعتاد	0.02-	1.37	1.5%-
المجموع الفرعي	**4.17-**	**30.27**	

28- إن من المهم التنويه إلى أن نقص إنفاق الاعتمادات بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 لا يمكن أن يُعتبر "وفورات". فالأموال المعنية متاحة بصورة استثنائية ومؤقتة لمواجهة الضغوط المتعلقة بالميزانية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد في عام 2020. وقد استفسرت اللجنة أيضاً من رئيس قلم المحكمة عن إمكان المزيد من التغييرات في بنية التكاليف الدائمة على غرار ما تقضي به القرارات القاضية بتخفيض الموارد البشرية في جميع الوحدات، لكنها علمت أن القرارات العامة في مجال الموارد البشرية ليست خياراً صالحاً من أجل تقليص التكاليف لأن مخاطر التقاضي ذات الصلة تفوق المكاسب المالية الممكن تحقيقها عن هذا الطريق ومن شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة المحكمة على العمل الطبيعي عندما يغدو ممكناً.

29- وفيما يخص مكتب المدّعي العام أُعلِمت اللجنة بأن المكتب يتَّبع المبادئ التوجيهية التي وضعها فريق تدبُّر الأزمات لكنه وضع أيضاً خططاً للطوارئ لكي يكون متأهباً لاستئناف عملياته النظامية الطابع فور تغيُّر الوضع. وأُعلِمت اللجنة كذلك بأن القضايا والحالات الجاري التحقيق فيها أو التي بلغت المرحلة الابتدائية تأثرت بالأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. إن الانتقال إلى العمل عن بعد في مكاتب افتراضية في الميدان وفي لاهاي زاد من تقليص القدرة على جمع الأدلة في الميدان. فقد غدا الاطّلاع على قواعد البيانات أصعب، شأنه شأن أنشطة أخرى تُجرى من المنزل. وقد طُلب من جميع الأفرقة أن تعيد تحديد درجات أولوية سائر الأنشطة التي لا تستلزم السفر. وتُكبِّدت مصاريف تشغيلية ناجمة عن إجراء المقابلات مع الشهود عن بعد، من قبيل الحلول التقنية واستئجار أمكنة آمنة لإجراء هذه المقابلات.

30- لقد أوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة، عن طريق فريق تدبُّر الأزمات، إعادة تحديد درجات أولوية الأنشطة ووضع خطط للطوارئ بغية استئناف العمليات وتخفيف أثر الجائحة. وطلبت اللجنة أيضاً أن يُدْرَج قلم المحكمة في التقارير الشهرية عن الوضع المالي مرفقاً إضافياً يتضمن بيانات محيَّنة عن نقص الإنفاق والتكاليف الإضافية المتأتية عن جائحة كوفيد-19، إلى حين انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للجنة. وطلبت اللجنة تضمين التقرير نصف السنوي عن تنفيذ الميزانية الذي سيقدَّم إليها في دورتها الخامسة والثلاثين، بالإضافة إلى البيانات

[10] يمثل ذلك الوفورات/المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والاعتمادات غير المنفَقة بسبب جائحة كوفيد-19.

المتعلقة بأثر كوفيد-19، معلوماتٍ عمّا حُقِّق وما يُتوقع تحقيقه من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة فيما يخص عام 2020.

31- وأُعلِمت اللجنة بإمكان أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على المحكمة، كما أُعلن في 11 حزيران/يونيو 2010. وأَعلمت المحكمةُ اللجنةَ أيضاً بأنه يظل يتعيَّن النظر في ما يمكن أن يترتب على هذه العقوبات من أثر على ميزانية المحكمة.

2- السيولة النقدية وحال الاشتراكات

32- استعرضت اللجنة حال الاشتراكات بتاريخ 31 آذار/مارس (انظر المرفق الأول)، استعراضاً يمثِّل إجراءً قياسياً فيما يخص دورتها السنوية التي تعقد في الربيع:

أ) حال الاشتراكات المقرَّرة في ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغ مقدارها 140.8 145 ألف يورو[11]؛

ب) حال الاشتراكات المتعلقة بالبرنامج الرئيسي السابع-2 (قرض الدولة المضيفة) البالغ مقدارها 585.1 3 ألف يورو، من أجل المباني الدائمة.

33- وأحاطت اللجنة علماً بأنه، في 31 آذار/مارس 2020، كان ما مقداره 67.31 مليون يورو من الاشتراكات العادية (46 في المئة منها) لمّا يسدَّد فيما يخص ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغ مقدارها (الذي لا يشمل ما يخص قرض الدولة المضيفة ولا جزء الميزانية المقرّة الخاص بالبرنامج الرئيسي الرابع الذي مُوِّل بالفائض النقدي لعام 2017) 145.14 مليون يورو. وفي التاريخ ذاته، بلغ مقدار ما لم يسدَّد من الاشتراكات الخاصة بتجديد موجودات صندوق الطوارئ والاشتراكات المتعلقة بالمباني الدائمة المستحقة على الدول الأطراف الجديدة التي انضمت بعد عام 2015 مبلغاً مقداره 5.4 آلاف يورو. وعاينت اللجنة أنه ليس بين الدول الأطراف البالغ عددها 123 إلا 45 دولة كانت قد دفعت اشتراكاتها بكاملها عند نهاية آذار/مارس 2020.

34- إن مقدار الاشتراكات غير المسدَّدة/غير المدفوعة عن السنوات السابقة (عدا ما يخص قرض الدولة المضيفة) بلغ 22 مليون يورو في 31 آذار/مارس 2020.

35- وقد طُلب من الدول الأطراف التي لم تكن أخذت بخيار الدفعة الواحدة[12] أن تَسُدَّ الدفعات المستحقة عن قرض الدولة المضيفة. وبلغت الاشتراكات غير المسدَّدة المستحقة عن قرض الدولة المضيفة، بما فيها ما يخص السنوات السابقة، 2.13 مليون يورو في 31 آذار/مارس 2020.

المستجدات في الوضع بحلول 31 أيار/مايو 2020

36- إن إرجاء الدورة من جرّاء القيود التي فُرضت بسبب جائحة كوفيد-19 أدى أيضاً إلى تلقي اللجنة من المحكمة معلومات محيَّنة عن حال الاشتراكات بتاريخ 31 أيار/مايو 2020 (انظر المرفق الثاني).

---

[11] انظر الفقرات 1 حتى 3 من القسم ألف من القرار ICC-ASP/18/Res.1. إن هذا الرقم لا يشمل قرض الدولة المضيفة ولا جزء الميزانية المعتمدة الخاص بالبرنامج الرئيسي الرابع البالغ مقداره 479.7 ألف يورو، الذي كان يتعيَّن تمويله من الفائض النقدي لعام 2017.

[12] في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014 كانت 65 دولة طرفاً قد أخذت بخيار الدفعة الواحدة الكاملة إسهاماً في تشييد المباني الدائمة الجديدة وهي معفية من وجوب دفع ما يتصل برد القرض وفوائده.

37- وببالغ القلق أحاطت اللجنة علماً بأنه، في 31 أيار/مايو 2020، بلغ المجموع العام للاشتراكات غير المسدَّدة عن جميع السنوات، بما فيها الاشتراكات المستحقة عن قرض الدولة المضيفة، مبلغاً إجمالياً مقداره 70.45 مليون يورو. إن هذا الرقم يمثِّل 47 في المئة من ميزانية عام 2020 المعتمدة. لقد ذكَّرت اللجنة بأن من الضروري ضرورةً قصوى أن تدفع الدول الأطراف اشتراكاتها في الأجل المحدَّد. فعدم قيامها بذلك يمكن أن يفضي إلى نقص في التدفق النقدي، ما من شأنه أن يعيق الأنشطة والعمليات الأساسية التي تضطلع بها المحكمة وأن يُحيج المحكمة إلى الاستعانة بموجودات صندوق رأس المال العامل عند نهاية السنة.

38- إن نظام روما الأساسي يقضي في الفقرة 8 من المادة 112 منه بأنه "لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو [زائداً عنها]".

39- وقد لاحظت اللجنة أنه، في 31 أيار/مايو 2020، كانت اثنتا عشرة دولة من الدول الأطراف متأخرة عن تسديد اشتراكاتها وبالتالي لم يكن يحق لها التصويت، بمقتضى الفقرة 8 من المادة 112 من النظام الأساسي. وأحيطت اللجنة علماً بأن أمانة الجمعية كانت قد أرسلت في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى جميع الدول الأطراف المتأخرة في تسديد اشتراكاتها إخطارات أعلمتها فيها بمبلغ الحد الأدنى اللازم تسديده لتفادي تطبيق مقتضيات الفقرة 8 من المادة 112 من النظام الأساسي عليها، وبالإجراء الواجب اتّباعه لطلب الإعفاء من فقدان حق التصويت.

40- لقد كان دفع الدول الأطراف اشتراكاتها في الوقت المحدَّد إبّان الجائحة شاغلاً مشتركاً تناوله رئيس المحكمة ورئيس قلمها والميسِّر المعني بالميزانية في الملاحظات التي أبدوها أمام اللجنة. وإذ تؤخذ في الحسبان حال الاشتراكات كما هي مبيَّنة في الفقرات أعلاه فإن مسألة السيولة النقدية تظل تمثل شاغلاً للجنة أيضاً. وقد لاحظت اللجنة ببالغ القلق أن المحكمة لن تتمكن، إذا أُخذ لحساب إيرادات عام 2020 بمناحي الدفع المسجَّلة في عام 2019، من الوفاء بالتزاماتها المالية خلال الربع الأخير من السنة المالية. وعليه فقد **شدَّدت اللجنة على أهمية دفع الاشتراكات المقرَّرة بكاملها وفي الوقت المحدَّد لذلك**.

41- إن الجدول 3 الوارد أدناه يهيئ تحليلاً للاتجاهات على صعيد المتأخرات يشتمل على تقدير فيما يخص عام 2020 موضوعٍ بناءً على المعلومات المتوفرة في 31 آذار/مارس 2020.

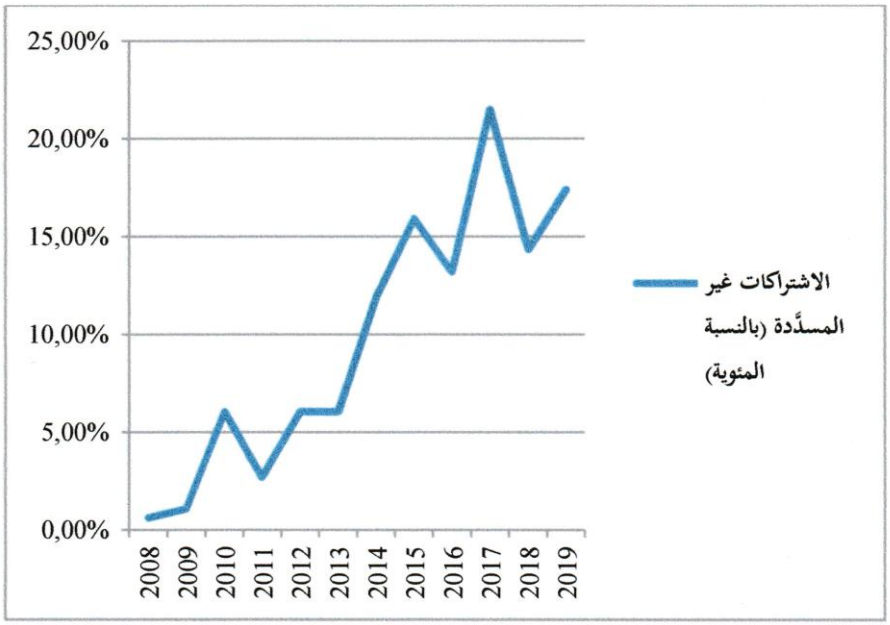
الجدول 3: تحليل الاتجاهات على صعيد المتأخرات

	الميزانية البرنامجية	الاشتراكات غير المسدَّدة عند نهاية الفترة السنوية (بما فيها ما يخص السنوات السابقة)	الاشتراكات غير المسدَّدة بالنسبة المئوية
2008	90 382.10	557.5	%0.62
2009	101 229.90	1 093.00	%1.08
2010	103 623.30	6 254.90	%6.04
2011	103 607.90	2 791.60	%2.69
2012	108 800.00	6 569.30	%6.04
2013	115 120.30	6 980.20	%6.06
2014	121 656.20	14 489.30	%11.91
2015	130 665.00	20 785.70	%15.91
2016	139 590.60	18 405.00	%13.18
2017	144 587.30	31 047.90	%21.47
2018	147 431.90	21 121.90	%14.33

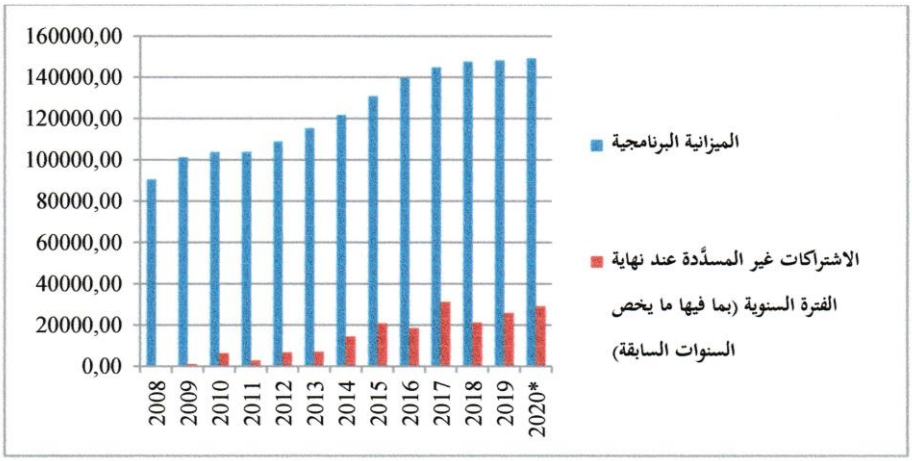
	الميزانية البرنامجية	الاشتراكات غير المسدَّدة عند نهاية الفترة السنوية (بما فيها ما يخص السنوات السابقة)	الاشتراكات غير المسدَّدة بالنسبة المئوية
2019	148 135.10	25 771.80	%17.40
البرنامج 2020*	149 205.60	29 111.68	%19.51

* *تستند التوقعات لعام 2020 إلى الاتجاهات على صعيد الاشتراكات المحصَّلة لعام 2019. وبحسب ما أفادت به المحكمة في تقريرها الشهري عن الوضع المالي بتاريخ 31 أيار/مايو 2020 لمّا يزل يُنتظر تلقي المعلومات المتعلقة بدفع 57.8 ملايين يورو من الاشتراكات غير المسدَّدة.*

الشكل 1: الاشتراكات غير المسدَّدة بالنسبة المئوية



الشكل 2: الاشتراكات غير المسدَّدة عند نهاية الفترة السنوية



3- إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

42- تلقت اللجنة من المحكمة تحييناً بشأن إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة على ضوء جائحة كوفيد-19. وقد رحَّبت اللجنة بالمعلومات التي مفادها أن المحكمة كانت، على الرغم من الوضع الراهن العَصِي على التنبؤ به، تبذل قصاراها للتقيد بآجال إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة.

43- وفي الفترة المفضية إلى عام 2021 تواجه المحكمة ارتفاعاً في التكاليف الثابتة الأساسية. فالتغييرات المتتابعة في جدول الرواتب المعمول به في نظام الأمم المتحدة الموحَّد زاد من ضغط التكاليف على ميزانية المحكمة. ويُعوَّض هذا الضغط في عام 2020، إلى حدٍ ما، بتقليص مؤقت في المصروفات لسد التكاليف التي يُعتبر تكبُّدها استنسابياً ويمكن أن يخضع للمرونة، مثل تكاليف التدريب وتكاليف السفر. ويُتوخى أن تستأنف المحكمة، عندما نَلِج في عام 2021 وتُخفَّف القيود

المتصلة بجائحة كوفيد-19، بعضَ أعمالها اللازمة في مجال التدريب والسفر العاديين، إذا لم تَستأنف هذه الأعمالَ كلَّها. وتعي اللجنة أنه، حيال عدم اليقين الذي يشوب الأفقَ الاقتصادي فيما يخص الدول الأطراف، يمكن أن تستلزم ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام 2021 ممارسةً شاقة قائمة إلى حد كبير على العمل على أساس الأولويات. وقد بيَّنت المحكمة للجنة أنها تستعرض العبر التي استخلصتها من جائحة كوفيد-19، فيما يتعلق بأساليب العمل وبرنامج استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال، تخفيفاً لما تواجهه من ضغوط على الميزانية. **فأوصت اللجنة بأن تستبين المحكمة الإمكانيات السديدة لتحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة من أجل اقتراح ميزانية متهاودة المقدار ومتّسمة بالتقتير في الفترة المفضية إلى عام 2021.**

44- **وأوصت اللجنة المحكمةَ بإجراء تقييم لأثر ما يلزم من الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين لميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة في مجالات معيَّنة من مجالات أنشطتها الاشتغالية. وأوصت اللجنة كذلك بأن تقدِّم المحكمة جدولاً تبيَّن فيه بوضوحٍ المجالاتُ التي حُقِّقت فيها تخفيضات والمواردُ المعاد تخصيصها لتعويض الزيادات. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تبيِّن المحكمة العبر المستخلصة والتحسينات التي يمكن تطبيقها في المستقبل للتكفل بالمزيد من المرونة وقابلية تعديل النطاق في عملياتها.**

45- وعلاوة على ذلك كان من الواضح للجنة أنه، عندما ستُقدَّم الميزانية إلى الدول الأطراف لكي تنظر فيها، قد يظل قسط من عدم اليقين يعتري بعض بنود الميزانية. ولذا **رأت اللجنة أنه في مثل هذه الحالات المحدودة لا حاجة إلى تضمين الميزانية البرنامجية المقترحة عروضاً مفصَّلة عن هذه البنود وينبغي أن يقدَّم إلى اللجنة بدلاً من ذلك المزيدُ من المعلومات المقترنة بمسوِّغات دقيقة خلال تدارسها ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة في دورتها الخامسة والثلاثين، عندما يكون الوضع قد تغيَّر فتهيَّأ المزيدُ من الوضوح.**

جيم – الأمور الأخرى

1- بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها

46- استعرضت اللجنة قائمة بنود جدول الأعمال التي كان من المقرر في بادئ الأمر النظر فيها خلال دورتها الرابعة والثلاثين لكن أُرجئ النظر فيها بسبب القيود المفروضة من جرّاء جائحة كوفيد-19. وترد قائمة بهذه البنود في هذا التقرير (المرفق الثالث). وقد قررت اللجنة تناول البنود المرجأ النظر فيها خلال دورتها الخامسة والثلاثين بقدر المستطاع. ورأت اللجنة أن ذلك لن يتسنّى إلا إذا تحسَّن الوضع تحسناً كافياً يتيح عقد جلسات حضورية في لاهاي.

2- انتخاب القضاة

47- بالنظر إلى انتخاب ستة قضاة من قضاة المحكمة، الذي سيجري في دورة الجمعية التاسعة عشرة، لاحظت اللجنة أنه وفقاً للمادة 35(3) من نظام روما الأساسي، يجوز لهيئة رئاسة المحكمة أن تبتَّ، بالاستناد إلى عبء العمل وبالتشاور مع الزملاء القضاة، في المدى الذي يُطلب فيه من كل قاضٍ ليس عضواً في هيئة الرئاسة أن يعمل على أساس التفرغ.

48- وأحاطت اللجنة علماً بالرسالة الواردة من رئيس المحكمة، المؤرخة بـ9 حزيران/يونيو 2020، والموجَّهة إلى رئيس الجمعية فيما يتعلق بانتخاب القضاة المقبل. فرحبت اللجنة بمبادرة هيئة رئاسة المحكمة هذه، التي تتوافق مع توصيتها التي قدمتها في دورتها الحادية والثلاثين فيما يخص انتخابات القضاة.

3- الدورات القادمة للجنة

49- قُرِّر عقد دورة اللجنة الخامسة والثلاثين من 14 حتى 25 أيلول/سبتمبر 2020 في لاهاي. وستواظب اللجنة على استعراض الوضع على ضوء التطورات فيما يتلق بجائحة كوفيد-19.

***

المرفق الأول: حال الاشتراكات بتاريخ 31 آذار/مارس 2020

		الاشتراكات غير المسدَّدة						
			الصندوق العام					
			السنوات السابقة	سنة 2019				
	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام جميع الصناديق	الفترة غير المسدَّد عنها
1	أفغانستان	–	–	–	706	14 514	–	15 220	2020
2	الأرجنتين	–	–	2 233 145	–	2 432 995	–	4 666 140	2020-2019
3	الأردن	–	–	–	–	55 861	–	55 861	2020
4	إسبانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
5	أستراليا	–	–	–	–	–	–	–	–
6	إستونيا	–	–	–	–	–	–	–	–
7	إكوادور	–	–	–	–	212 776	–	212 776	2020
8	ألبانيا	–	–	–	–	21 336	–	21 336	2020
9	ألمانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
10	أنتيغوا وباربودا	–	372	21 927	186	5 370	–	27 855	2020-2015
11	أندورا	–	–	–	–	13 353	–	13 353	2020
12	أوروغواي	–	–	–	–	231 354	–	231 354	2020
13	أوغندا	–	–	–	850	14 514	–	15 364	2020
14	آيرلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
15	آيسلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
16	إيطاليا	–	–	–	–	8 793 501	–	8 793 501	2020
17	باراغواي	–	–	15 977	1 423	42 526	–	59 926	2020-2019
18	البرازيل	–	416 882	10 059 104	416 882	7 838 909	–	18 731 777	2020-2018
19	بربادوس	–	–	–	–	–	–	–	–
20	البرتغال	–	–	–	–	552 548	–	552 548	2020
21	بلجيكا	–	–	–	–	–	–	–	–
22	بلغاريا	–	–	–	–	–	–	–	–
23	بليز	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
24	بنغلاديش	–	–	–	–	–	–	–	–
25	بنما	–	–	369	749	119 596	–	120 714	2020-2019
26	بنن	–	–	–	430	7 983	–	8 413	2020
27	بوتسوانا	–	–	–	2 269	37 156	–	39 425	2020
28	بوركينا فاسو	–	–	–	–	7 921	–	7 921	2020
29	البوسنة والهرسك	–	–	–	–	–	–	–	–
30	بولندا	–	–	–	–	–	–	–	–
31	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	–	–	42 353	–	42 526	–	84 879	2020-2019
32	بيرو	–	–	13 346	16 621	404 217	–	434 184	2020-2019

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة		جميع الصناديق	
33	ترينيداد وتوباغو	–	–	105 811	–	106 388	–	212 199	2020-2019
34	تشاد	393	523	47 122	154	10 595	–	58 787	2020-2015
35	تشيكيا	–	–	–	–	–	–	–	–
36	تونس	–	–	–	5 112	66 474	–	71 586	2020
37	تيمور – ليشتي	–	–	–	–	5 370	–	5 370	2020
38	الجبل الأسود	–	–	–	–	–	–	–	–
39	جزر القمر	8	514	24 186	143	2 613	46	27 510	2020-2007
40	جزر كوك	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
41	جزر مارشال	–	–	–	123	2 613	–	2 736	2020
42	جمهورية أفريقيا الوسطى	8	486	10 571	143	2 613	–	13 821	2020-2015
43	الجمهورية الدومينيكية	–	–	4 395	6 392	140 932	–	151 719	2020-2019
44	جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	383	32	14 514	–	14 929	2020-2019
45	جمهورية تنزانيا المتحدة	–	–	–	893	14 514	–	15 407	2020
46	جمهورية كوريا	–	–	–	–	–	–	–	–
47	جمهورية مولدوفا	–	–	–	–	7 983	–	7 983	2020
48	جنوب أفريقيا	–	–	–	–	–	–	–	–
49	جورجيا	–	–	–	–	–	–	–	–
50	جيبوتي	–	–	–	–	2 576	–	2 576	2020
51	الدانمرك	–	–	–	–	–	–	–	–
52	دولة فلسطين	–	–	–	706	21 336	–	22 042	2020
53	دومينيكا	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
54	رومانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
55	زامبيا	37	2 885	56 659	850	14 514	–	74 945	2020-2016
56	ساموا	–	–	–	–	–	–	–	–
57	سان فنسنت وغرينادين	–	–	129	143	2 613	–	2 885	2020-2019
58	سان مارينو	–	–	–	–	5 370	–	5 370	2020
59	سانت كيتس ونيفيس	–	143	2 602	143	2 613	–	5 501	2020-2019
60	سانت لوسيا	–	–	–	–	–	–	–	–
61	السلفادور	–	–	–	–	31 764	5 084	36 848	2020
62	سلوفاكيا	–	–	–	–	–	–	–	–
63	سلوفينيا	–	–	–	–	–	–	–	–
64	السنغال	–	1 700	27 008	850	14 514	–	44 072	2020-2017
65	سورينام	–	882	27 971	441	13 353	–	42 647	2020-2018
66	السويد	–	–	–	–	2 409 047	–	2 409 047	2020
67	سويسرا	–	–	–	–	–	–	–	–
68	سيراليون	–	143	3 518	143	2 613	–	6 417	2020-2018

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة		جميع الصناديق	
69	سيشيل	–	–	–	143	5 370	–	5 513	2020
70	شيلي	–	–	–	–	1 082 170	–	1 082 170	2020
71	صربيا	–	–	–	–	–	–	–	–
72	طاجيكستان	–	–	–	430	10 595	–	11 025	2020
73	غابون	–	–	–	1 793	39 914	–	41 707	2020
74	غامبيا	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
75	غانا	–	–	4 222	1 986	39 914	–	46 122	2020-2019
76	غرينادا	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
77	غواتيمالا	–	–	968	3 836	95 793	–	100 597	2020-2019
78	غيّانا	–	–	–	–	–	–	–	–
79	غينيا	134	514	32 119	143	7 983	84	40 977	2020-2011
80	فانواتو	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
81	فرنسا	–	–	–	794 694	11 771 645	–	12 566 339	2020
82	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	–	320 118	8 453 445	89 087	1 935 743	–	10 798 393	2020-2014
83	فنلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
84	فيجي	–	–	–	430	7 983	–	8 413	2020
85	قبرص	–	–	–	–	–	–	–	–
86	كابو فيردي	–	143	2 602	143	2 613	–	5 501	2020-2019
87	كرواتيا	–	–	–	–	–	–	–	–
88	كمبوديا	–	–	–	–	–	–	–	–
89	كندا	–	–	–	–	–	–	–	–
90	كوت ديفوار	–	–	–	–	24 770	–	24 770	2020
91	كوستاريكا	–	–	–	–	–	–	–	–
92	كولومبيا	–	–	–	–	46 163	–	46 163	2020
93	الكونغو	335	2 538	91 837	706	15 965	73	111 454	2020-2012
94	كيريباتي	–	–	–	–	–	–	–	–
95	كينيا	–	–	–	–	48 355	–	48 355	2020
96	لاتفيا	–	–	–	–	–	–	–	–
97	لكسمبرغ	–	–	–	–	–	–	–	–
98	ليبريا	–	405	7 599	143	2 613	–	10 760	2020-2016
99	ليتوانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
100	ليختنشتاين	–	–	–	–	–	–	–	–
101	ليسوتو	–	–	–	–	168	–	168	2020
102	مالطة	–	–	–	–	–	–	–	–
103	مالي	–	–	–	574	10 595	–	11 169	2020
104	مدغشقر	–	–	–	390	10 595	–	10 985	2020

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة		جميع الصناديق	
105	مقدونيا الشمالية	–	–	–	1 136	18 578	–	19 714	2020
106	المكسيك	–	–	–	–	3 435 483	–	3 435 483	2020
107	ملاوي	–	–	–	287	5 370	–	5 657	2020
108	ملديف	–	–	–	143	10 595	–	10 738	2020
109	المملكة المتحدة	–	–	–	–	9 107 912	–	9 107 912	2020
110	منغوليا	–	–	–	–	–	–	–	–
111	موريشيوس	–	–	–	–	–	–	–	–
112	ناميبيا	–	–	–	–	23 948	–	23 948	2020
113	ناورو	–	–	–	–	171	–	171	2020
114	النرويج	–	–	–	–	–	–	–	–
115	النمسا	–	–	–	–	–	–	–	–
116	النيجر	30	1 031	41 566	287	5 370	92	48 376	2020-2009
117	نيجيريا	–	12 785	675 068	12 785	664 745	–	1 365 383	2020-2018
118	نيوزيلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
119	هندوراس	–	–	2 037	1 136	23 948	–	27 121	2020-2019
120	هنغاريا	–	–	–	–	–	–	–	–
121	هولندا	–	–	–	–	–	–	–	–
122	اليابان	–	–	–	–	14 124 442	–	14 124 442	2020
123	اليونان	–	–	–	–	973 169	–	973 169	2020
	المجموع	**945**	**762 064**	**22 008 039**	**1 367 514**	**67 312 234**	**5 379**	**91 456 175**	

1) ما يتعلق بالمبالغ المستحقة من الاشتراكات المقرَّرة '1' لصندوق الطوارئ و'2' لحساب المباني الدائمة للدول الأطراف الجديدة التي انضمت إلى المحكمة بعد عام 2015.
2) لا يشمل الجدول أعلاه إجمالي الرصيد غير المسدَّد البالغ 553 3 يوروا المستحق على بوروندي (وهي دولة منسحبة) عن قرض الدولة المضيفة، الفترة 2021-2046.

المرفق الثاني: حال الاشتراكات بتاريخ 31 أيار/مايو 2020

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[2]	المجموع العام لجميع الصناديق	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة [1]			
1	أفغانستان	–	–	–	–	–	–	–	–
2	الأرجنتين	–	–	2 233 145	–	2 432 995	–	4 666 140	2020-2019
3	الأردن	–	–	–	–	55 861	–	55 861	2020
4	إسبانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
5	أستراليا	–	–	–	–	–	–	–	–
6	إستونيا	–	–	–	–	–	–	–	–
7	إكوادور	–	–	–	–	212 776	–	212 776	2020
8	ألبانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
9	ألمانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
10	أنتيغوا وباربودا	–	372	21 927	186	5 370	–	27 855	2020-2015
11	أندورا	–	–	–	–	–	–	–	–
12	أوروغواي	–	–	–	–	231 354	–	231 354	2020
13	أوغندا	–	–	–	850	14 514	–	15 364	2020
14	آيرلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
15	آيسلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
16	إيطاليا	–	–	–	–	–	–	–	–
17	باراغواي	–	–	15 977	1 423	42 526	–	59 926	2020-2019
18	البرازيل	–	416 882	10 059 104	416 882	7 838 909	–	18 731 777	2020-2018
19	بربادوس	–	–	–	–	–	–	–	–
20	البرتغال	–	–	–	–	–	–	–	–
21	بلجيكا	–	–	–	–	–	–	–	–
22	بلغاريا	–	–	–	–	–	–	–	–
23	بليز	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
24	بنغلاديش	–	–	–	–	–	–	–	–
25	بنما	–	–	369	749	119 596	–	120 714	2020-2019
26	بنن	–	–	–	430	7 983	–	8 413	2020
27	بوتسوانا[5]	–	–	–	2 269	37 156	–	39 425	2020
28	بوركينا فاسو	–	–	–	–	3 348	–	3 348	2020
29	البوسنة والهرسك	–	–	–	–	–	–	–	–
30	بولندا	–	–	–	–	–	–	–	–
31	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	–	–	42 353	–	42 526	–	84 879	2020-2019
32	بيرو	–	–	13 346	16 621	404 217	–	434 184	2020-2019
33	ترينيداد وتوباغو	–	–	105 811	–	106 388	–	212 199	2020-2019
34	تشاد	393	523	47 122	154	10 595	–	58 787	2020-2015
35	تشيكيا	–	–	–	–	–	–	–	–
36	تونس	–	–	–	5 112	66 474	–	71 586	2020
37	تيمور – ليشتي	–	–	–	–	5 370	–	5 370	2020
38	الجبل الأسود	–	–	–	–	–	–	–	–
39	جزر القمر	8	514	24 186	143	2 613	46	27 510	2020-2007
40	جزر كوك	–	–	–	–	–	–	–	–
41	جزر مارشال	–	–	–	123	2 613	–	2 736	2020

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[2]	المجموع العام لجميع الصناديق	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة[1]			
42	جمهورية أفريقيا الوسطى	8	486	10 571	143	2 613	–	13 821	2020-2015
43	الجمهورية الدومينيكية	–	–	4 395	6 392	140 932	–	151 719	2020-2019
44	جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	383	32	14 514	–	14 929	2020-2019
45	جمهورية تنزانيا المتحدة	–	–	–	893	14 514	–	15 407	2020
46	جمهورية كوريا	–	–	–	–	–	–	–	–
47	جمهورية مولدوفا	–	–	–	–	–	–	–	–
48	جنوب أفريقيا	–	–	–	–	–	–	–	–
49	جورجيا	–	–	–	–	–	–	–	–
50	جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–
51	الدانمرك	–	–	–	–	–	–	–	–
52	دولة فلسطين	–	–	–	706	21 336	–	22 042	2020
53	دومينيكا	–	–	–	–	–	–	–	–
54	رومانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
55	زامبيا	37	2 885	56 659	850	14 514	–	74 945	2020-2016
56	ساموا	–	–	–	–	–	–	–	–
57	سان فنسنت وغرينادين[4]	–	–	129	143	2 613	–	2 885	2020-2019
58	سان مارينو	–	–	–	–	–	–	–	–
59	سانت كيتس ونيفيس	–	143	2 602	143	2 613	–	5 501	2020-2019
60	سانت لوسيا	–	–	–	–	–	–	–	–
61	السلفادور	–	–	–	–	–	–	–	–
62	سلوفاكيا	–	–	–	–	–	–	–	–
63	سلوفينيا	–	–	–	–	–	–	–	–
64	السنغال	–	1 700	27 008	850	14 514	–	44 072	2020-2017
65	سورينام	–	882	27 971	441	13 353	–	42 647	2020-2018
66	السويد	–	–	–	–	–	–	–	–
67	سويسرا	–	–	–	–	–	–	–	–
68	سيراليون[4]	–	143	3 518	143	2 613	–	6 417	2020-2018
69	سيشيل	–	–	–	143	5 370	–	5 513	2020
70	شيلي	–	–	–	–	1 082 170	–	1 082 170	2020
71	صربيا	–	–	–	–	–	–	–	–
72	طاجيكستان	–	–	–	430	10 595	–	11 025	2020
73	غابون	–	–	–	1 793	39 914	–	41 707	2020
74	غامبيا	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
75	غانا	–	–	4 222	1 986	39 914	–	46 122	2020-2019
76	غرينادا	–	–	–	–	–	–	–	–
77	غواتيمالا	–	–	968	3 836	95 793	–	100 597	2020-2019
78	غيانا	–	–	–	–	–	–	–	–
79	غينيا	134	514	32 119	143	7 983	84	40 977	2020-2011
80	فانواتو	–	–	–	143	2 613	–	2 756	2020
81	فرنسا[4]	–	–	–	794 694	11 771 645	–	12 566 339	2020
82	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	–	320 118	8 453 445	89 087	1 935 743	–	10 798 393	2020-2014
83	فنلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
84	فيجي	–	–	–		3 556	–	3 556	2020

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[2]	المجموع العام لجميع الصناديق	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة[1]			
85	قبرص	–	–	–	–	–	–	–	–
86	كابو فيردي	–	143	2 602	143	2 613	–	5 501	2020-2019
87	كرواتيا	–	–	–	–	–	–	–	–
88	كمبوديا	–	–	–	–	–	–	–	–
89	كندا	–	–	–	–	–	–	–	–
90	كوت ديفوار	–	–	–	–	24 770	–	24 770	2020
91	كوستاريكا	–	–	–	–	–	–	–	–
92	كولومبيا	–	–	–	–	46 163	–	46 163	2020
93	الكونغو	335	2 538	91 837	706	15 965	73	111 454	2020-2012
94	كيريباتي	–	–	–	–	–	–	–	–
95	كينيا	–	–	–	–	48 355	–	48 355	2020
96	لاتفيا	–	–	–	–	–	–	–	–
97	لكسمبرغ	–	–	–	–	–	–	–	–
98	ليبريا	–	405	7 599	143	2 613	–	10 760	2020-2016
99	ليتوانيا	–	–	–	–	–	–	–	–
100	ليختنشتاين	–	–	–	–	–	–	–	–
101	ليسوتو	–	–	–	–	168	–	168	2020
102	مالطة	–	–	–	–	–	–	–	–
103	مالي	–	–	–	574	10 595	–	11 169	2020
104	مدغشقر	–	–	–	390	10 595	–	10 985	2020
105	مقدونيا الشمالية	–	–	–	1 136	18 578	–	19 714	2020
106	المكسيك	–	–	–	–	3 435 483	–	3 435 483	2020
107	ملاوي	–	–	–	287	5 370	–	5 657	2020
108	ملديف	–	–	–	143	10 595	–	10 738	2020
109	المملكة المتحدة	–	–	–	–	–	–	–	–
110	منغوليا	–	–	–	–	–	–	–	–
111	موريشيوس	–	–	–	–	–	–	–	–
112	ناميبيا	–	–	–	–	–	–	–	–
113	ناورو	–	–	–	–	–	–	–	–
114	النرويج	–	–	–	–	–	–	–	–
115	النمسا	–	–	–	–	–	–	–	–
116	النيجر	30	1 031	41 566	287	5 370	92	48 376	2020-2009
117	نيجيريا[5]	–	12 785	675 068	12 785	664 745	–	1 365 383	2020-2018
118	نيوزيلندا	–	–	–	–	–	–	–	–
119	هندوراس	–	–	2 037	1 136	23 948	–	27 121	2020-2019
120	هنغاريا	–	–	–	–	–	–	–	–
121	هولندا	–	–	–	–	–	–	–	–
122	اليابان	–	–	–	–	14 124 442	–	14 124 442	2020
123	اليونان	–	–	–	–	973 169	–	973 169	2020
	المجموع	**945**	**762 064**	**22 008 039**	**1 365 949**	**46 311 372**	**295**	**70 448 664**	

1) الحصص غير المسدَّدة محسوبة بعد انضمام كيريباتي إلى نظام روما الأساسي في 1 شباط/فبراير 2020.

2) ما يتعلق بالمبالغ المستحقة من الاشتراكات المقرَّرة '1' لصندوق الطوارئ و'2' لحساب المباني الدائمة للدول الأطراف الجديدة التي انضمت إلى المحكمة بعد عام 2015.

3) لا يشمل الجدول أعلاه إجمالي الرصيد غير المسدَّد البالغ 553 3 يورواً المستحق على بوروندي (وهي دولة منسحبة) عن قرض الدولة المضيفة، للفترة 2021-2046.

4) دُفع في حزيران/يونيو 2020 كل مبلغ الاشتراكات التي لمّا تكن قد سُدِّدت.
5) دُفع في حزيران/يونيو 2020 جزء من مبلغ الاشتراكات التي لمّا تكن قد سُدِّدت.

المرفق الثالث: قائمة بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها

1- حلقة عمل بشأن إدارة أمور الميزانية

أ) عملية إعداد الميزانية، والوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتأثيرها على المقدار الأساسي المرجعي[13]

ب) ميزنة التكاليف غير المتصلة بالعاملين

ج) تحليل الموارد الكلي في المحكمة[14]

2- أساليب عمل لجنة الميزانية والمالية

أ) تعديل النظام الداخلي للجنة الميزانية والمالية

3- سائر المسائل المالية ومسائل الميزانية

أ) أداء البرامج فيما يخص ميزانية عام 2019 والربع الأول من عام 2020

ب) التوظيف لشغل وظائف مساعدة عامة غير مقرة[15]

ج) حال صرف التزامات المحكمة غير المصفّاة[16]

4- الموارد البشرية

أ) التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية

ب) التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

ج) الإجازة المَرَضية[17]

د) إطار الحراك الداخلي وترتيب تبادل الموظفين ضمن نظام الأمم المتحدة الموحَّد

هـ) سياسة عدم التسامح المطلَق حيال التحرش[18]

5- المساعدة القانونية

أ) التقرير السنوي عن المساعدة القانونية لعام 2019

ب) تفاصيل المصروفات المرتبطة بالمساعدة القانونية لكل قضية معروضة على المحكمة[19]

---

[13] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-2، الفقرة 26.

[14] الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 32.

[15] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 37.

[16] الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 54.

[17] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 224.

[18] المرجع السابق الذكر، الفقرة 106.

ج) إصلاح نظام المساعدة القانونية[20]

6- الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

أ) توزيع المسؤوليات بين البرنامج الرئيسي الثالث والبرنامج الرئيسي السادس[21]

7- الأمور الأخرى

أ) حال عملية إنشاء آليات بديلة لتسوية المنازعات في المحكمة والآثار المالية المترتبة عليها[22]

ب) إعادة توزيع الموظفين في إطار البرنامج الرئيسي الثاني[23]

ج) حال القضايا المعروضة على المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية ومجلس الاستئناف[24]

---

[19] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 276.

[20] المرجع السابق الذكر، الفقرة 213.

[21] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 126.

[22] المرجع السابق الذكر، الفقرة 151.

[23] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 59.

[24] المرجع السابق الذكر، الفقرة 267.

المرفق الرابع: قائمة الوثائق

رقم وثيقة اللجنة	*عنوانها*	**رقمها بصيغتها المصدرة باعتبارها وثيقة للجمعية (عند الاقتضاء)**
CBF/34/1	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين	
CBF/34/9/Rev.1	تقرير عن أداء المحكمة الجنائية الدولية على صعيد تنفيذ ميزانيتها بحلول 31 آذار/مارس 2020	
AC/11/5	تقرير لجنة المراجعة	